الأمم المتحدة

E/CN.3/2001/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 January 2001
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والثلاثون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: الحسابات القومية

تقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والثلاثين[1]. ويقدم الفرع أولا معلومات أساسية عن اقتراح الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية لإجراء تقييم أفضل وأشمل لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويبين الفرع ثانيا آثار الأخذ باستبيان الأمم المتحدة الجديد المتعلق بالحسابات القومية بشأن تقييم نطاق الحسابات استنادا إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة للحسابات القومية. ويقدم الفرع ثالثا نتائج التقييم الأول لـ ''مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات'' بوصفها مقياسا لنطاق تنفيذ بلد ما لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، يُقارن قياس مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات بالتقييم السابق لمعالم التطور. ويختتم الفرع رابعا التقرير بتقديم نقاط للمناقشة.

(١) ''الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٤'' (E/2000/24)، الفصل الثاني - ألف.

* E/CN.3/2001/1.

130201 120201 01-23098 (A)
0123098

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا – تقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ استنادا إلى استبيان الأمم المتحدة الجديد المتعلق بالحسابات القومية وقاعدة بياناتها	٤-٦	٣
ألف – الأخذ باستبيان الأمم المتحدة الجديد المتعلق بالحسابات القومية في عام ١٩٩٩	٤	٣
باء – الآثار العامة المترتبة على استخدام الاستبيان الجديد	٥	٤
جيم – أوجه القصور	٦	٤
ثالثا – أول استخدام وتقييم لـ ”مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات“	٧-١١	٥
رابعا – نقاط للمناقشة	١٢	٧
المرفق – ملاحظات فنية		٩

أولا – معلومات أساسية

١ - سلَّمت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والثلاثين، بأن التقييم المستند إلى معالم التطور الستة رغم تقديمه معلومات مفيدة بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣[١] فإنه لم يقيِّم إلا بُعدا واحدا من أبعاد التنفيذ، أي عدد الحسابات التي جرى تجميعها[٢]. وكان من الضروري أيضا أن يراعي التقييم جوانب هامة أخرى من جوانب التنفيذ من قبيل حُسن التوقيت وإمكانية التعويل على البيانات والتمسك بالمفاهيم، وما شابه ذلك. وتساءلت اللجنة أيضا عما إذا كانت معالم التطور الستة مناسبة لجميع البلدان، نظرا لأن مجموعة أصغر من الجداول قد تعتبر بمثابة تنفيذ كامل لنظام الحسابات القومية فيما يتعلق بتلك البلدان ذات الاقتصادات الأقل تعقيدا.

٢ - وعلى ضوء هذا، طلبت اللجنة الإحصائية من الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أن يدرس جدوى إدراج المسائل المفاهيمية وتلك المتعلقة بالنوعية في التقييم وأن يحاول أيضا أن يقرر هل يمكن تحديد مجموعة أساسية من الحسابات كمجموعة مرجعية قبل أن يمكن لأي بلد الزعم بأنه قد نفَّذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتُبين بالتفصيل في تقرير فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية (E/CN.3/2001/7، المرفق) النتائج التي توصل إليها الفريق العامل ومقترحاته من أجل إجراء تقييم أفضل وأشمل لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٣ - والقصد الأول من هذا التقرير هو بيان الآثار العامة لتقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة للحسابات القومية التي تستند إلى استبيان الأمم المتحدة الجديد المتعلق بالحسابات القومية، فضلا عن أوجه القصور الحالية في التقييم. والقصد الثاني هو تقديم نتائج أول تقييم أجري لعدد الدول الأعضاء التي نفذت ''مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات'' بغية إتاحة الفرصة لإجراء تقييم ''نطاق الاستبيان المتعلق بالحسابات'' الجديد الذي اقترحه الفريق العامل (انظر E/CN.3/2001/7، الجدول ١، المرفق).

ثانيا – تقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ استنادا إلى استبيان الأمم المتحدة الجديد المتعلق بالحسابات القومية وقاعدة بياناتها

ألف – الأخذ باستبيان الأمم المتحدة الجديد المتعلق بالحسابات القومية في عام ١٩٩٩

٤ - حسبما وافقت اللجنة الإحصائية، نفِّذ استبيان الأمم المتحدة السنوي الجديد المتعلق بالحسابات القومية استنادا إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وبغية إنشاء قاعدة بيانات جديدة تستند إلى الاستبيان الجديد، قامت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بتحويل سابق للبيانات من نموذج نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨[٣] إلى نموذج نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بجميع البلدان الداخلة في قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة المتعلقة بالحسابات القومية. وجدير بالإشارة أن الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية لا يشكل كامل نطاق الحسابات والجداول التي يتضمنها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، نظرا لأنه موجَّه أساسا إلى جمع البيانات اللازمة لإجراء تحليل عالمي وإقليمي، لا تحليل وطني. كما أنه من جوانب معيَّنة أقل شمولا عن الاستبيان السابق الذي يستند إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ نظرا لأنه، على سبيل المثال، لا يشمل جداول للتغيرات الأخرى في حسابات الأصول والميزانيات العمومية للاقتصاد ككل والقطاعات

المؤسسية؛ كما أن البيانات المطلوبة عن مخزونات الأصول الثابتة محدودة جدا؛ والتفاصيل الواردة في الجداول المطلوبة حسب نوع النشاط الاقتصادي أقل تفصيلا وتبين أساسا مستوى من رقم واحد للتصنيف الصناعي الدولي الموحدلجميع الأنشطة الاقتصادية[٤] بدلا من مستوى رقمين لذلك التصنيف، وما شابه ذلك. ويلزم الإشارة إلى أن البيانات التي جمعها الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية هي وفقا لنموذج نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ولو أن المفاهيم التي تجمع البلدان بياناتها وفقا لها ربما كانت ما زالت تتمسك بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، بل حتى عام ١٩٥٣[٥]. وبغية تقييم حالة تمسك البلدان بمفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، على النحو المبيّن في تقرير فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية (E/CN.3/2001/7، المرفق)، أضافت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة إلى الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية السنوي المرسل إلى البلدان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ جدولا مفاهيميا يشمل ''امتثال الاستبيان مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣'' الجديد المقترح.

باء – الآثار العامة المترتبة على استخدام الاستبيان الجديد

٥ – تترتب على الاعتبارات الواردة أعلاه الآثار العامة التالية لتقييم تنفيذ الدول الأعضاء نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ استنادا إلى استبيان الأمم المتحدة المتعلق بالحسابات القومية وقاعدة بياناتها:

(أ) فيما يتعلق بمعالم التطور الستة، لا يمكن قياس إلا خمسة من المعالم الستة نظرا لأن الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية لا يشمل جداول التغيرات الأخرى في حسابات الأصول والميزانيات العمومية التي تشكل معلم التطور رقم ٦؛

(ب) لا يمكن إجراء التقييم الجديد لمجموعات البيانات الثلاث (التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، والموصى بها، والمستصوبة) المدرجة في ''نطاق الاستبيان المتعلق بالحسابات'' الجديد المقترح إلا لتنفيذ مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات و ''مجموعة البيانات الموصى بها'' (باستثناء جدول العرض والاستعمال الذي لا يدرج في الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية). ولا يمكن تقييم تنفيذ ''مجموعة البيانات المستصوبة'' نظرا لأن حسابات وجداول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لا تمثل كلها جزءا من الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية؛

(ج) لا يمكن تقييم امتثال مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ عن طريق تحليل الردود على الجدول المفاهيمي الذي أضيف هذا العام إلى الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية؛

(د) تقييم نطاق تنفيذ الحسابات القومية مختلف عن التمسك المفاهيمي بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتعكس الفقرتان ٥ (أ) و (ب) نطاق تجميع الحسابات القومية بغض النظر عن تنفيذ البلدان لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من عدمه.

جيم – أوجه القصور الحالية

٦ – إن قاعدة بيانات الأمم المتحدة الجديدة للحسابات القومية هي حاليا في مرحلة التعزيز بمعنى أن البلدان عموما قد بدأت على التو في تعريف نفسها بالاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية؛ ولذا فإن كثيرا منها ينفذ ويبلغ عن بيانات تتعلق ببعض الجداول فحسب. وقد قررت عدة بلدان عن عمد الاضطلاع بتنفيذ تدريجي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبصفة خاصة، فإن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي قد وافقت على إجراء تنفيذ تدريجي لنظام الحسابات القومية الأوروبي لعام ١٩٩٥ (جداول الاستبيان المتعلق بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣)، وبموجب ذلك خصصت فترة خمس سنوات (من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣) لإرسال جميع الجداول تدريجيا (نظام الحسابات القومية الأوروبي هو نسخة الاتحاد الأوروبي من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣). وبناء عليه، فإن أي تقييم يستند إلى قاعدة البيانات الجديدة للحسابات القومية خلال هذه الفترة الانتقالية من المحتمل أن يستهين بالمدى الفعلي لتنفيذ الدول الأعضاء له. وفي الوقت الحالي وفي السنوات القادمة، سيقتصر التقييم العملي لمجموعات البيانات الثلاث على مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات وسيقتصر تقييم معالم التطور على المستوى ٢ من تلك المعالم.

ثالثا – أول استخدام وتقييم لـ "مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات"

٧ – في ضوء ما ورد أعلاه، وبغية تقديم إيضاح تمهيدي للجنة الإحصائية إلى حد ما عن عدد البلدان التي توصف بأنها نفَّذت مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات وتوزيع تلك البلدان في مختلف مناطق العالم، يقدم أدناه جدول تقييم موجز. وقد أُجري هذا التحليل استنادا إلى قاعدة بيانات الحسابات القومية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ والسنوات ١٩٩٣ – ١٩٩٨ بغية إتاحة الفرصة لإجراء مقارنة بتقييم معالم التطور الستة بصيغته التي قدم بها إلى اللجنة عام ٢٠٠٠ في تقرير الأمين العام (E/CN.3/2000/3).

جدول موجز لإتاحة الجداول المتعلقة بـ "مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات" والمستويين ١ و ٢ من معالم التطور، ١٩٩٣ - ١٩٩٨

	الجداول المتعلقة بـ "مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات"									مستوى معالم التطور		
	المجموع	١-١	٢-١	١-٢	٢-٢	٣-٢	١-٤/ ٣-١	٤-٢	ستة جداول أو أكثر	سبعة جداول	المجموع	١ أو ما فوقه	٢ أو ما فوقه
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
عدد البلدان													
العالم	١٨٩	١٢٢	٩٤	١٢٠	١١٤	٤٣	٧٤	٥٦	٤٤	٢٤	١٨٩	١٢٢	٨٤
أفريقيا	٥٣	٢٢	١٤	٢٠	٢٠	٢	٧	٧	٤	١	٥٣	٢١	١١
أمريكا الشمالية	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
منطقة البحر الكاريبي، أمريكا اللاتينية	٣٣	٢٤	١٩	٢٣	٢٥	٦	١٢	٨	٤	٣	٣٣	٢٥	١٥
غربي آسيا	١٥	١٣	٩	١٤	١٢	٥	٨	٦	٥	٢	١٥	١٣	٨
شرقي وجنوب شرقي وجنوبي آسيا	٢٣	١٨	١٤	١٨	١٩	٦	١٢	٦	٧	٣	٢٣	١٨	١٣
أوروبا الغربية	٢٢	١٨	١٨	١٨	١٤	١٥	١٨	١٤	١٤	١١	٢٢	١٨	١٨
أوروبا الشرقية	١٢	١٠	٧	١١	٨	٤	٣	٣	١	صفر	١٢	١٠	٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق	١٥	١٢	٩	١٢	١١	١	٩	٧	٥	صفر	١٥	١٢	١٠
الأوقيانوسة	١٤	٣	٢	٢	٣	٢	٣	٣	٢	٢	١٤	٣	٣

٨ - وتتألف مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات من سبعة جداول واردة في الاستبيان الجديد المتعلق بالحسابات القومية على النحو المبيّن في الجدول الموجز (للاطلاع على تفاصيل عن جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، انظر الجدول ١، E/CN.3/2001/7، المرفق). ويبيِّن التحليل أنه لا تتاح إلا جداول معينة فقط لعدد محدود من البلدان. وعلى سبيل المثال، لا يوجد إلا لدى ٤٣ من بين ١٨٩ بلدا (٢٣ في المائة) (العمود ٦) بيانات الجدول ٢-٣ ولا يوجد إلا لدى ٥٦ بلدا (٣٠ في المائة) (العمود ٨) بيانات الجدول ٤-٢. ولا توجد جميع جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات إلا لدى ٢٤ بلدا (١٣ في المائة) (العمود ١٠).

٩ - وتضم مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، لأغراض التجميع السنوي أساسا، جميع الحسابات الموصى بها في معلمي التطور ١ و ٢ علاوة على الجدول ٢-٣ الذي يتضمن عناصر القيمة المضافة والعمالة حسب الصناعة. ولذا، فإن عدد البلدان التي لديها جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات ينبغي أن يماثل عدد البلدان التي وصلت إلى معلم التطور ٢ أو ما فوقه. وقد وصل ما مجموعه ٨٤ بلدا (٤٤ في المائة) (العمود ١٣) المعلم ٢ أو ما فوقه، ومع هذا فإنه لا يوجد إلا لدى ٢٤ بلدا (١٣ في المائة) (العمود ١٠) جميع الجداول السبعة لمجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات. ومن الواضح أن توافر جميع الجداول السبعة لمجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات أصعب من الوصول إلى المستوى ٢ من معالم التطور. وحتى إذا لزم توافر ستة جداول فحسب لإنجاز مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، فلا يمكن أن يوصف بذلك إلا ٤٤ بلدا (٢٣ في المائة) (العمود ٩).

١٠ - وتمثل مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات مجموعة أقل كثيرا من البلدان عن تلك التي تمثل المستوى ٢ من معالم التطور، في حين أن المقياسين متماثلين جدا. ومن أسباب ذلك أن مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات تشمل الجدول ٢-٣. وثمة سبب آخر لهذا الاختلاف هو طريقة قياس مستويات معالم التطور. فليس من الضروري لكي يصل أحد البلدان إلى المستوى ٢ من معالم التطور أن تكون لديه بيانات عن الأسعار الحالية والثابتة على السواء للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق ونوع النشاط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قياس مستويات معالم التطور يتسم بالمرونة فيما يتعلق بأي جدول يقدم البيانات عن المعاملات الخارجية[٦].

١١ - وترد في المرفق التفاصيل التقنية لهذا التحليل. وجدير بالإشارة أنه جرت دراسة ''مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات'' لأول مرة بغرض اختبار المفهوم وقياسه. والقصد من التحليل هو تزويد اللجنة بمعلومات مفيدة في هذه الجوانب.

رابعا - نقاط للمناقشة

١٢ - يطلب من اللجنة الإحصائية أن تعرب عن آرائها بشأن ما يلي:

بالنظر إلى أن قاعدة بيانات الحسابات القومية العالمية بالشُعبة الإحصائية للأمم المتحدة لا تتيح حاليا إلا تقييما لمجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات وبالنظر إلى أن تقييم مجموعة البيانات الموصى بها لا يمكن إجراؤه إلا بعد عام ٢٠٠٣، فهل تشعر اللجنة بالارتياح إزاء الاقتصار على تقييم مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من

المتطلبات في الوقت الحالي وتقييم مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات ومجموعة البيانات الموصى بها بعد عام ٢٠٠٣؟

الحواشي

(١) لجنة الاتحادات الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، البنك الدولي، ''نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XVII.4).

(٢) انظر ''الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٤'' (E/2000/4)، الفصل الثاني، الفرع ألف، الفقرة ٤.

(٣) نظام للحسابات القومية، دراسات في الأساليب، الرقم ٢، التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.69.XVII.3).

(٤) ورقات إحصائية، الرقم ٤، التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.90.XVII.11).

(٥) نظام للحسابات القومية وجداول داعمة، دراسات في الأساليب، الرقم ٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.52.XVII.4).

(٦) للاطلاع على تفاصيل تتعلق بقياس مستويات معالم التطور الستة، انظر وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة ''تقييم الدول الأعضاء لمعالم التطور'' المقدمة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين في إطار البند ٩ من جدول الأعمال المعنون ''الحسابات القومية''.

المرفق

ملاحظات فنية

١ - يستند تقييم مستويات معالم التطور و ''مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات'' إلى توافر جداول معينة من جداول استبيان الأمم المتحدة السنوي الجديد المتعلق بالحسابات القومية. ووفقا للطريقة التي استخدمت لتقديم النتائج في الجدول الموجز أعلاه، جرى تحديد مجموعة من البنود ذات الأهمية الحاسمة أو أكثر البنود أهمية لكل جدول جرى التأكيد على ضرورة توافر ٥٠ في المائة على الأقل من تلك القيم في الجدول كي يعتبر متاحا. وعلى غرار ما حدث في عمليات تقييم معالم التطور في السابق، يعتبر أن بلدا ما قد نفذ جدولا محددا إذا كان قد أبلغ عن البيانات المتعلقة بذلك الجدول مرة واحدة على الأقل خلال الإطار الزمني المحدد سلفا (١٩٩٣-١٩٩٨). ولا تسفر مقارنة نتائج معلمي التطور ١ و ٢ في الجدول الموجز أعلاه بنتائج تقييم معالم التطور في السنة الماضية (انظر E/CN.3/2000/3) إلا عن فروق طفيفة.

٢ - ولدراسة مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، جرى استبدال الجدول ١-٤ (حسابات الاقتصاد ككل) بالجدول ١-٣ (العلاقات بين الناتج والإيرادات والمدخرات وصافي المجاميع الكلية للإقراض). وبالرغم من أن الجدولين كليهما يتضمنان جزئيا نفس المعلومات، فإن الجدول ١-٣ متاح على نطاق أوسع. وحددت إتاحة الجدول ٢-٣ بشأن العناصر ذات القيمة المضافة حسب الصناعة بدراسة البيانات المتعلقة بالاقتصاد ككل وصناعتين (الزراعة والصناعات التحويلية).